

Distr.: General  
1 November 2021  
Arabic  
Original: English

# اتفاقية حقوق الطفل



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة التاسعة والثلاثون

1-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

## تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16\*

بابوا غينيا الجديدة

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## مقدمة

1- تُعرب حكومة بابوا غينيا الجديدة عن تقديرها لفرصة الرد على التوصيات المقبولة التي قدمت في الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. وتؤكد الحكومة كذلك التزامها بالنهوض بالمبادئ والقيم الأساسية [لحقوق الإنسان العالمية] المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحمايتها. ويسر بابوا غينيا الجديدة أنها شاركت في الجولتين الأولى والثانية في عامي 2011 و2016 على التوالي. وتضمن تقرير الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لبابوا غينيا الجديدة في عام 2016 ما مجموعه 161 توصية، قُبلت منها 108 توصيات.

2- وأعد هذا التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل وأُدم وفقاً للفقرة 5 من قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16 الصادر في آذار/مارس 2011. ويعرض التقرير ما استجد من تطورات في تنفيذ التوصيات المائة والثمان المقدمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي قبلتها الحكومة في عام 2016، ويغطي أيضاً مجالات أخرى تطمح بابوا غينيا الجديدة إلى تحقيق مزيد من التقدم فيها من أجل تحسين حياة مواطنيها.

## أولاً- إعداد التقرير

### المنهجية

3- أعدت فرقة العمل الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل هذا التقرير عن طريق إجراء عملية لجمع البيانات استخدمت فيها نموذج إبلاغ خاص بالاستعراض الدوري الشامل تضمن توصيات مجمعة محددة إلى جميع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين لتوفير البيانات والمعلومات المناسبة.

4- وأنشئت فرقة العمل في عام 2011 بوصفها لجنة التنسيق المعنية بالاستعراض الدوري الشامل وتألقت من الوكالات الحكومية الرئيسية - وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، ووزارة العدل والنيابة العامة، وإدارة التنمية المجتمعية والشؤون الدينية، ووزارة الصحة الوطنية، ولجنة أمانة المظالم.

5- وأجرت الحكومة مشاورات وطنية وإقليمية على نطاق البلد بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل تقديم تقرير شامل. وبدأت عملية المشاورات بحلقة عمل وطنية في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020 شارك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين من الحكومة والمجتمع المدني. وتلت ذلك مشاورات إقليمية في منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، ومنطقة موماسي (ويواك)، ومنطقة المرتفعات (غوروكا)، ومنطقة جزر غينيا الجديدة (كوكوبو).

6- وأجريت جولة ثانية من المشاورات على المستوى الوطني شملت مقابلات شخصية مع المسؤولين في وزارة العمل والعلاقات الصناعية، ومكتب السجل المدني، والخدمات الإصلاحية، للتحقق من المعلومات. ويشكل مكتب قانون التاج التابع لوزارة العدل والنيابة العامة جزءاً من فرقة العمل الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل لتقديم التوجيه القانوني بشأن جمع المعلومات وتحليلها والتحقق من صحة التقرير وكتابته.

## ثانياً - تطور التشريعات والسياسات الوطنية منذ الاستعراض السابق

### ألف - التعاون في إطار الالتزامات والآليات الدولية

7- ترى حكومة بابوا غينيا الجديدة أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها للمواطنين عنصر أساسي في أدائها مهام الإدارة. وتحقق ذلك من خلال تصديقها على ست (6) معاهدات أساسية لحقوق الإنسان جرى تميمها في الأطر والسياسات الوطنية وتنفذها الإدارات والوكالات الحكومية ذات الصلة.

8- وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها الحكومة فإنها ماضية قدماً في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. ومن آخر التطورات في مجال إعمال الحقوق الأساسية من خلال التصدي للفساد في القطاعين العام والخاص إنشاء اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في عام 2020. وستكمل مهام اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد عمل لجنة أمانة المظالم من خلال توسيع ولايتها لتشمل الفحص الدقيق لجميع جوانب الإدارة على جميع المستويات في القطاعين الخاص والعام.

### باء - التشريعات والمؤسسات الوطنية

#### القوانين والتشريعات

9- يُشكل الدستور الوطني لبابوا غينيا الجديدة الإطار القانوني للحكم وسيادة القانون. وهناك ثلاث (3) فئات من الحقوق المحددة في الدستور، هي: 1' الحقوق الأساسية<sup>(1)</sup>، و 2' الحقوق المشروطة<sup>(2)</sup>، و 3' الحقوق المشروطة للمواطنين<sup>(3)</sup>. وتطبق الحقوق الأساسية على جميع الأشخاص في بابوا غينيا الجديدة دونما اعتبار للجنسية، أو العرق، أو الانتماء الإثني، أو اللون، أو المعتقد الديني، أو نوع الجنس. وبالمثل، تنطبق الحقوق المشروطة على جميع الأشخاص، ولكن يمكن أن تكون مشروطة بموجب القانون، بينما لا تنطبق الحقوق المشروطة للمواطنين إلا على المواطنين. ولكل شخص الحق في التمتع بالحماية الكاملة بموجب القانون، مع ضمان إتاحة هذا الحق بالكامل لجميع الأشخاص، بمن فيهم المحتجزون أو المتهمون بارتكاب جرائم، بغض النظر عن خلفياتهم.

10- والمحكمة الوطنية هي الجهة الرئيسية المعنية بإنفاذ حقوق الإنسان في بابوا غينيا الجديدة بموجب القسم 3 من الجزء الرابع من الدستور. ويجوز للمحكمة الوطنية إنفاذ الحقوق بناء على طلب من شخص متضرر، أو يجوز لها أن تتصرف من تلقاء نفسها وفقاً للمادة 157(1) للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي تُكتشف أو يُعتقد بحدوثها. وفي الحالات التي يتمكّن فيها مقدمو التظلم من إثبات حدوث انتهاك، تلجأ المحاكم إلى ممارسة سلطتها بموجب البند 58 من الدستور لمنح تعويض للضحايا.

11- ووضعت الحكومة أيضاً عدداً من التشريعات التي تنص على حماية الحقوق استجابة لجولة الاستعراض الأولى في عام 2011 والجولة الثانية في عام 2016. وتتمثل هذه التشريعات في الآتي:

- قانون حماية الأسرة لعام 2013 الذي يشكل إطاراً تشريعياً شاملاً لمكافحة العنف المنزلي ضد النساء والفتيات والأطفال في بابوا غينيا الجديدة.
- قانون حماية الطفل (لوكاوتيم بيكينيني) لعام 2015 الذي يشكل إطاراً لحماية الأطفال الإناث، ويتضمن أحكاماً بشأن النساء اللواتي لديهن أطفال، والنساء الحوامل المحتجزات.
- قانون الزواج لعام 1963 وقانون القضايا الزوجية لعام 1963 اللذان يعالجان الثغرات في القوانين القائمة المتعلقة بالتمييز ضد المرأة فيما يتصل بالحضانة وحقوق الملكية الزوجية وغيرها من المسائل ذات الصلة.

- قانون قضاء الأحداث لعام 2014 الذي يوفر الحماية والرعاية للأحداث، بما يشمل الأحداث الإناء، المتحفظ عليهم أو المحتجزين، مع التركيز على الأحكام غير الاحتجازية، وأقصر مدة ممكنة من الاحتجاز.
- القانون الجنائي (المعدل) لعام 2013 الذي يجرم أعمال الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، ويمنح حصانة من الملاحقة القضائية لضحايا الاتجار بالبشر، بما يشمل النساء والأطفال، عن أي جريمة جنائية، بما في ذلك البغاء كنتيجة مباشرة للاتجار بالبشر.
- تعديل القانون الجنائي (المعدل) لعام 2014 الذي يجرم حالات العنف والقتل المتصلة بالشعوذة، ويوفر الحماية للنساء المتهمات بأنشطة متعلقة بالشعوذة.
- قانون السجل المدني لعام 2014 الذي يوسع نطاق خدمات تحديد الهوية لمواطني بابوا غينيا الجديدة، وينص على تسجيل زوجة واحدة للحصول على حقوق الملكية والزواج.
- قانون اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد لعام 2020 الذي يسعى إلى إنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد تكون مختصة بالتحقيق في شكاوى السلوك الفاسد في القطاعين العام والخاص.

#### المؤسسات والوكالات الوطنية

- 12- تؤدي الحكومة دورها في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفق نهج جامع يشمل الوزارات والمؤسسات الرئيسية المكلفة بالإشراف على أعمال حقوق الإنسان. وتشمل الوكالات الأساسية في بابوا غينيا الجديدة وزارة العدل والنيابة العامة؛ وإدارة رئيس الوزراء والمجلس التنفيذي الوطني، ووزارة التخطيط الوطني والرصد؛ ووزارة التنمية المجتمعية والشؤون الدينية؛ ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة العمل والعلاقات الصناعية، ووزارة الأراضي والتخطيط العمراني، وهيئة حفظ الطبيعة وحماية البيئة، والشرطة الملكية لبابوا غينيا الجديدة، ومكتب المحامي العام؛ والمدعون العامون، ومكتب لجنة أمانة المظالم.
- 13- وبينما تضع الحكومة اللمسات الأخيرة على عملية إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، توفر هذه الوكالات السبل الرئيسية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. ويشارك عدد منها أيضاً في الاستعراض الدوري الشامل وغيره من عمليات الإبلاغ في إطار الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالأمم المتحدة والدولية.

#### جيم- التدابير والسياسات الوطنية

- 14- وضعت عدة تدابير وسياسات محلية لسد الثغرات وتلبية الاحتياجات التي حددها الاستعراض الأخير في عام 2016. وتتوافق هذه التدابير مع السياق المحلي وتقييم الاحتياجات والقدرات من الموارد المطلوبة لمعالجة المسائل الواسعة الانتشار والمتفشية التي تهم البلد. وترد فيما يلي المجالات الرئيسية التي يقاس فيها التقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان الوطنية التي يركز عليها هذا التقرير.

#### حقوق المرأة والعنف الجنساني

- 15- في سياق معالجة المسائل التي تعيق إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان للمرأة من أجل الحفاظ على استمرارية العمليات التي تدعم هذه الحقوق، وضعت وزارة التنمية المجتمعية من خلال مكتب تنمية المرأة 'الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف الجنساني والتصدي له' (2015-2025). وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز جميع المبادرات والأعمال المتعلقة بالعنف الجنساني وترسيخها من أجل تحقيق عدم التسامح مطلقاً إزاء العنف الجنساني.

16- ومن بين السياسات الأخرى ذات الصلة التي تتصدى لجميع أشكال التمييز والإساءة ضد المرأة وتقضي عليها وفقاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ما يلي: رؤية بابوا غينيا الجديدة 2050؛ وأهداف التنمية المستدامة 2015-2030؛ وخطة التنمية الثالثة المتوسطة الأجل؛ والخطة الاستراتيجية لتنمية بابوا غينيا الجديدة 2010-2030. وتناقش باستفاضة في الجزء الثالث من هذا التقرير مختلف المهام وما تحقق من تقدم في النهوض بحقوق المرأة والمسائل المرتبطة بضمن هذه الحقوق وحمايتها وتعزيزها.

### الحق في الصحة

17- وضعت وزارة الصحة السياسات والأطر الرئيسية التالية لضمان الحق في الصحة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومنذ إصدار آخر تقرير عن الاستعراض الدوري الشامل، وضعت الحكومة السياسة الصحية الجنسانية لعام 2016؛ وسياسة التغذية الوطنية لعام 2018؛ والاستراتيجية الوطنية للأمراض المعدية وفيروس نقص المناعة البشرية للفترة 2018-2022؛ والمبادئ التوجيهية لرعاية المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وعلاجهم لعام 2019؛ وسياسة الصحة العقلية لعام 2021، لتكميل الجهود الجارية في إطار الخطة الوطنية الحالية للصحة 2010-2020. وتساهم هذه السياسات في سد الثغرات المحددة في تنفيذ السياسة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية لعام 2014؛ وسياسة الإدارة المتكاملة للأمراض الطفولة لعام 2014؛ وسياسة تغذية الرضع والأطفال الصغار لعام 2014؛ والسياسة الوطنية لصحة الشباب والمراهقين لعام 2014؛ وغيرها من السياسات والقوانين الوطنية ذات الصلة.

18- وفيما يتعلق بفعالية التنفيذ، تحقق تقدم وتدرجي، ولكنه تعثر في السنتين الماضيتين بسبب التحول في التركيز على تقديم الخدمات لمواجهة التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). ومع ذلك، أتاح أثر جائحة كوفيد-19 على الصحة، والحركة الاجتماعية والاقتصادية والنقل بلورة فهم أفضل وتحليل لمستوى الثغرات القائمة في البنية التحتية الحيوية للصحة والنقل، والقصور الاقتصادي والاجتماعي - مما ساعد الحكومة على البحث عن أفضل الممارسات التي تناسب سياق بابوا غينيا الجديدة في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

19- وجدير بالإشارة على وجه الخصوص أن الجائحة عززت العلاقات والتعاون بين الوكالات الحكومية عن طريق تجديد الحوار على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية للحكومة في قطاع الصحة. ومن ذلك على سبيل المثال، أن الخدمات الإصلاحية باتت قادرة على التعاون عن كثب مع السلطات الصحية على مستوى المقاطعات لإنشاء مجمعات للعزل في اثنتين (2) من السجون في مدينة ويواك ومدينة لاي لاحتواء انتشار الجائحة بين السجناء والاستمرار في الحفاظ على هذه العلاقة في العمل للاستجابة لاحتياجات الصحة العامة للسجناء.

20- وتُشكل إجمالاً خدمات الصحة العامة حالياً أولوية للحكومة في ضوء التشديد الهائل على تقديم الخدمات بسبب أثر جائحة كوفيد-19 عندما اكتشفت أول حالة في البلد في آذار/مارس 2020.

### الحق في التعليم

21- وضعت في قطاع التعليم عدة سياسات عقب إصدار التقرير الوطني الأخير الخاص بالاستعراض الدوري الشامل في عام 2016 بهدف تعزيز اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها. وتشمل هذه السياسات خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال في بابوا غينيا الجديدة 2017-2020 من خلال التعاون بين وزارة التعليم ووزارة العمل والعلاقات الصناعية وسائر الوكالات الحكومية ذات الصلة لتكميل تنفيذ خطة التعليم الوطنية 2015-2019 وخطة التعليم الأساسي الشامل 2010-2019.

22- وفي عام 2020، أطلقت سياستان مترابطتان - السياسة الوطنية للشباب 2020-2030 والسياسة الوطنية للتعليم 2020-2029 - لتوجيه الوظائف القطاعية في مساعيها نحو تعزيز فرص الحصول على التعليم وبناء القدرات والتدريب وتعزيز التنمية البشرية المتكاملة باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان.

### ثالثاً - تنفيذ توصيات الاستعراض السابق

#### ألف - التصديق على المعاهدات والبروتوكولات الاختيارية

1- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (التوصيات من 5 إلى 7، ومن 9 إلى 11)

23- ترى حكومة بابوا غينيا الجديدة أن الإطار القانوني الحالي يُعالج بالقدر الكافي أعمال التعذيب والحماية من جميع أشكال التعذيب. وتنص القوانين التالية على حظر التعذيب.

*دستور دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة*

24- تُشير عدة بنود من دستور بابوا غينيا الجديدة تحديداً إلى حماية جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها الجغرافية من أي شكل من أشكال التعذيب والمعاملة المهينة واللاإنسانية. وتُحدّد البنود من 38 إلى 42 مختلف الحقوق المشروطة بشأن التحرر من التعذيب التي يفصلها بصورة أكبر البند 36(1) باعتبارها حقوقاً في الحماية من جميع أنواع التعذيب وسوء المعاملة والمعاملة الإنسانية والمهينة. وهذه البنود تكملها أحكام محددة بشأن الانتصاف في البندين 57(1)3(5) والبند 58(2) و(4).

25- وسعت الحكومة بدلاً من ذلك، مع مراعاة قدرات مؤسساتها المحلية ومواردها على التعهد بالتزامات دولية أخرى، إلى تجديد الجهود الرامية إلى إنفاذ الآليات القانونية والسياسية القائمة التي تعالج التعذيب بهدف إيجاد مسار للمضي تدريجياً في المستقبل نحو الالتزام بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وبذلك اختارت الحكومة أيضاً التركيز على إنفاذ الأحكام القانونية للدستور من خلال خطط وسياسات قطاعية مع صكوك قانونية تكميلية أخرى، مثل القانون الجنائي لعام 1974، وقانون تسليم المطلوبين لعام 2005.

*القانون الجنائي لعام 1974*

26- يعرف القانون الجنائي لعام 1974 الجرائم المتصلة بالتعذيب بأنها أفعال يُقصد بها إلحاق أذى بدني جسيم (البنود 314 و315 و327 و335 و391 و340) ويحظر الجرائم التي يُقصد بها التسبب في الوفاة (البنود 229 و300 و302)، بينما تُركز كذلك البنود 346 (جيم) و347 و349 على جرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي. وتغطي الأحكام الأخرى من القانون أيضاً حالات إساءة استخدام الوظائف العامة (البند 92)، وسلب الحرية (البنود 335 و354) وعدم توفير المستلزمات الضرورية (البند 232). وتتمثل أشكال المسؤولية في الجرائم التي تتطوّر على تعذيب في الجناة الرئيسيين (البند 7)؛ والشروع في ارتكاب الجريمة (البند 4، 509، 511)؛ والمساعدة والتحريض [البند 7(1)ب) و(د)؛ وتقديم المشورة أو الاستعانة بآخرين لارتكاب جريمة [البند 7(1)د) و(2)ب)].

27- ويتناول القانون أيضاً الشريك بعد الفعل (البنود 10، والبنود 519 و520) والولاية القضائية (البند 1(1) والبنود 12(2)د).

## قانون تسليم المطلوبين لعام 2005

28- ينص قانون تسليم المطلوبين لعام 2005 على تسليم المجرمين المطلوبين في جرائم يرتكبونها في بلدان أخرى قبل فرارهم إلى بابوا غينيا الجديدة والعكس صحيح. وينص البند 51(2)(ج) على الملاحقة القضائية لمواطني بابوا غينيا الجديدة بدلاً من تسليمهم؛ وينص البند 53(1) على تسليم المطلوبين لأغراض المحاكمة. ويُستكمل قانون تسليم المطلوبين لعام 2005 بقانون عائدات الجريمة لعام 2005 وقانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لعام 2005 اللذين يغطيان التعاون وتبادل المعلومات عن أدلة الإثبات بين بابوا غينيا الجديدة وسائر البلدان في التحقيق في الجرائم الجنائية والملاحقة القضائية لمرتكبيها، بما في ذلك الجرائم عبر الوطنية. وسُجلت 10 حالات ناجحة في إنفاذ هذه القوانين في الفترة بين عامي 2010 و2017.

29- وتُشكل هذه التشريعات المحلية الأساس لتنفيذ قوانين حقوق الإنسان التي تسعى إلى حماية حقوق المواطنين وتعزيزها. وتُطبق المحاكم هذه القوانين من خلال فرض العقوبات المناسبة على الجرائم التي تنتهك حقوق المواطنين في المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

## -2 الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق جميع المعاملين المهاجرين وأفراد أسرهم (التوصيات من 17 إلى 19)

30- يُشكل قانون توظيف غير المواطنين لعام 2010 الإطار القانوني لتوظيف غير المواطنين خارج القطاع العام. ويهدف القانون إلى تشجيع توظيف المواطنين المهرة والمؤهلين دون عوائق وتعزيز نظام تصاريح العمل للمساهمة في تهيئة فرص للعمل والتدريب واكتساب المهارات في بابوا غينيا الجديدة. وتطبق على غير المواطنين معظم الحقوق المتعلقة بحماية صاحب العمل بموجب القوانين المختلفة شريطة السماح لغير المواطنين بالعمل في بابوا غينيا الجديدة وفقاً لقانون توظيف غير المواطنين. وتسري أيضاً على غير المواطنين جميع قوانين حقوق الإنسان الأخرى المطبقة (بغض النظر عن الجنسية).

31- ويحمي الدستور الوطني الحقوق والحريات الأساسية للأفراد دونما اعتبار لأي عوامل تمييزية، مثل العرق والمنشأ ونوع الجنس. ويحمي قانون الأسرة لعام 2015 أيضاً حقوق أطفال العمال المهاجرين. ويُلبى قانون التسجيل المدني لعام 1963 وتعديله لعام 2014 (تسجيل مواليد أطفال العمال المهاجرين) حقوق المواطنة القانونية لأطفال العمال المهاجرين في بابوا غينيا الجديدة.

## -3 البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التوصيتان 22 و24)

32- تسعى حكومة بابوا غينيا الجديدة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحلول عام 2022 عندما سيصدر أيضاً تقرير عامي 2014 و2018 بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأنشأت وزارة التنمية المجتمعية اللجنة الأساسية المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفريق المرجعي المعني بالاتفاقية الذي سيكون مسؤولاً عن إعداد التقرير.

33- وفي عام 2019، نظمت وزارة التنمية المجتمعية والشؤون الدينية، من خلال مكتب تنمية المرأة، معتكفاً استغرق ثلاثة (3) أيام من 9 إلى 12 أيار/مايو 2019 لوضع خطة للتشاور بشأن تحديث التقارير الدورية المجمعة لعامي 2014 و2018. غير أنه بسبب الحاجة الملحة إلى إصدار التقرير المتعلق بمؤتمر بيجين بعد مرور 25 عاماً على انعقاده الذي كان من المقرر إصداره في عام 2020، تأجل إصدار التقرير المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بدأ مكتب تنمية المرأة عملية إعداد تقارير الاتفاقية ولا يزال العمل جارياً.

#### 4- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين (التوصية 28)

34- تعمل وزارة العمل والعلاقات الصناعية حالياً مع مكتب المحامي العام بشأن مشروع قانون الصحة والسلامة المهنيين لعام 2021 بهدف وضع إطار قانوني لتعزيز العمل اللائق وعدم التمييز في مكان العمل. وتشمل العملية أيضاً استعراضاً لبرنامج وزارة العمل بشأن الصحة والسلامة المهنيين من خلال إصلاح تشريع برنامج العمل اللائق، بما في ذلك صياغة مشروع قانون الصحة والسلامة المهنيين وسائر اللوائح التي تهدف إلى مراعاة الصحة والسلامة المهنيين في مكان العمل من خلال مساءلة أصحاب العمل عن سلامة الموظفين وصحتهم. وستُطبق هذه المعايير من خلال نظام ترخيص تديره مفتشية الصحة والسلامة المهنيين الذي سيجري إنشاؤه تحت إشراف وزارة العمل والعلاقات الصناعية. ويستند مشروع قانون الصحة والسلامة المهنيين إلى ثلاثة مبادئ أساسية: واجب الرعاية؛ وعدم التمييز؛ والامتثال الدولي.

35- ويغطي إطار السلامة والصحة المهنيين حقوق العاملين في القطاعين العام والخاص (بما يشمل العمال المنزليين) في التمتع بالسلامة ومزاولة أنشطة لا تُشكل خطراً يُهدد صحتهم الشخصية في مكان العمل.

36- وبابوا غينيا الجديدة دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأخذت علماً بالتوصيات الداعية إلى التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

37- ولا يزال التقدم مستمراً نحو التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب. وشاركت بابوا غينيا الجديدة في الفترة من 18 إلى 20 أيار/مايو 2021 في حلقة عمل على الإنترنت حول مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب من أجل بناء إطار تنظيمي فعال لمكافحة التعذيب من أجل نظم عدالة نزيهة.

38- وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة في سبيلها إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بعد دراسة متأنية ومشورة من اللجنة الوطنية الأساسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ووزارة التنمية المجتمعية، ومكتب المحامي العام.

#### باء - الإطار الدستوري والتشريعي: التوصيتان 32 و132

##### القانون الجنائي (المعدل) لعام 2013

39- يُعرّف القانون الجنائي (المعدل) لعام 2013 حالات الاتجار بالبشر بموجب البندين 208(ج) و208(هـ) بأنها جريمة جنائية وينص على العقوبات المفروضة. ويمنع البند 208(هـ) المتاجرين بالبشر المزعومين من استخدام الموافقة كدفاع، وينص البند 208(ز) على تحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر عندما يكون وزير العدل مخولاً صلاحية اتخاذ تدابير خاصة أو طلب اتخاذها لمساعدة الضحايا.

40- وأطلقت الحكومة في عام 2010 مشروع بابوا غينيا الجديدة لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال وزارة العدل والنائب العام. ويهدف المشروع إلى مكافحة الاتجار بالبشر وضمان العدالة لضحايا هذه الجريمة من خلال إرساء عملية لتحديد الضحايا وإعادة تأهيلهم، وإحالة القضايا إلى التحقيق وملاحقة الجناة قضائياً. وأسفر مشروع بابوا غينيا الجديدة لمكافحة الاتجار بالبشر عن تغييرات كبيرة في القانون والسياسات والعمليات الحكومية الداخلية للتصدي بفعالية لجريمة الاتجار بالبشر. ومن الإنجازات الرئيسية إصدار القانون الجنائي (المعدل) رقم 30 لعام 2013 الذي ينص على أن الاتجار بالبشر جريمة،



ووضع إجراءات عمل موحدة والموافقة عليها فيما يتصل بتحديد حالات الاتجار بالبشر وإحالتها للتحقيق وملاحقتها قضائياً في بابوا غينيا الجديدة.

41- ووضعت المجلس التنفيذي الوطني في عام 2016 إجراءات العمل الموحدة بشأن تحديد ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم. ويهدف المجلس التنفيذي الوطني إلى ضمان أن يكون لدى هيئات التنفيذ الحكومية وغير الحكومية إجراءات موحدة لتحديد الحالات وإحالة الضحايا للمساعدة وإحالة القضايا للتحقيق والملاحقة القضائية. وتنقسم الإجراءات الموحدة إلى خمسة (5) أجزاء رئيسية تنص على عملية فعالة للتعامل مع ضحايا حالات الاتجار بالبشر ومرتكبيها. وهذه الأجزاء الخمسة هي: (1) التحديد؛ (2) التعافي؛ (3) العودة؛ (4) إعادة الإدماج؛ (5) التحقيق الجنائي والملاحقة القضائية. وتهدف هذه العملية التي تتخذ نهجاً محوره الضحايا إلى ضمان تعزيز حقوق الضحايا وحمايتهم.

42- وفي حزيران/يونيه 2018، شارك ما مجموعه اثنان وثلاثون (32) قاضياً من المحاكم العليا والوطنية، بمن فيهم رئيس القضاة ونائب رئيس القضاة، في حلقة عمل لتوعية السلطة القضائية. وكان الهدف من حلقة العمل تعريف القضاة بالمعلومات الأساسية عن الاتجار بالبشر على المستويات التالية: الاتجار بالبشر؛ وكيفية اختلاف الاتجار بالبشر عن تهريب الأشخاص؛ والتدابير الرئيسية المتخذة من الدولة في السياسات والقوانين للتعامل مع الاتجار بالبشر؛ والإطار القانوني الدولي والمعايير والتوقعات؛ والمسائل القانونية الشاملة، وتحديد ضحايا الاتجار بالبشر.

**قانون حماية الأسرة - التوصيات من 96 إلى 108، ومن 110 إلى 112، ومن 116 إلى 118، ومن 132 إلى 134**

43- تُعزز لائحة حماية الأسرة لعام 2018 هذه الوظائف من خلال حظر جميع أشكال العنف داخل وحدة الأسرة، والاعتراف بالعنف الأسري كجريمة يعاقب عليها القانون بغرامة تصل إلى 10 000 كينا (2 900 دولار أمريكي) أو السجن لمدة ستة أشهر. وتُنشئ اللائحة أيضاً نظاماً لإصدار أوامر حماية الأسرة لردع العنف ومنعه على جميع مستويات المجتمع، وفرض أوامر حماية الأسرة والحماية المؤقتة.

**المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: التوصيات من 35 إلى 48**

44- تواصل الحكومة جهودها للانتهاء من إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان على الوجه الأكمل في البلاد. وفي عام 2019، جرت صياغة مشروع قانون لجنة حقوق الإنسان في بابوا غينيا الجديدة، ويخضع حالياً لاستعراض من الهيئات التشريعية الرئيسية، مثل لجنة إصلاح الدستور والقانون، ومكتب المحامي العام. وستجري الحكومة مزيداً من المشاورات حول مشروع القانون قبل إحالته إلى البرلمان لإقراره.

**هيكل الآلية الوطنية لحقوق الإنسان: التوصية 49**

45- ينص قانون المُبلغين عن المخالفات لعام 2020 على حماية الموظفين الذين يكشفون عن العواقب السلبية المحتملة التي من شأنها أن تؤثر على عملهم. ولا يشمل القانون جميع الشهود والمُبلغين عن المخالفات.

**التعاون مع هيئات المعاهدات: التوصيات من 56 إلى 59، و60**

46- تتقيّد بابوا غينيا الجديدة بالتزاماتها الدولية بشأن الإبلاغ، غير أنها لا تزال تواجه تحديات بسبب القدرات المحدودة وعدم وجود آليات مناسبة للإبلاغ والمتابعة. وحرصاً على استمرارية نظام الإبلاغ، تعمل الحكومة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لإتمام عملية إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كي تتولى اللجنة المسؤولية عن التنسيق العام لهذا الغرض.

47- وتسعى الحكومة حالياً إلى الانتهاء من إعداد التقرير الدوري الثاني المتعلق باتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، وضعت وثيقة أساسية مشتركة بشأن الامتثال للالتزامات الإبلاغ بموجب هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ولكنها لم توضع في صيغتها النهائية بعد.

#### التمييز ضد المرأة: التوصيات من 62 إلى 66، و 71

48- تُشكل 'سياسة المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي' إطاراً لتعزيز المساواة بين الجنسين والممارسات الاجتماعية الشاملة في مجال الخدمة العامة الوطنية. ويتماشى ذلك مع المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في السياسة الوطنية للمرأة والمساواة بين الجنسين 2011-2015 ومختلف الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها بابوا غينيا الجديدة. ووضعت سياسة المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لمعالجة عدد من المسائل التي يتعرض فيها الأفراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة للحرمان أو التمييز، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتمييز على أساس الجنسية، أو العرق، أو الانتماء الاثني، أو نوع الجنس، أو غير ذلك من السمات الشخصية.

49- ونظمت وزارة التنمية المجتمعية والشباب والشؤون الدينية حملات توعية ومنتديات ومؤتمرات حول المساواة بين الجنسين لتشجيع الرجال والأولاد على المشاركة بدور رائد في إنهاء العنف داخل مجتمعاتهم المحلية.

50- وتُستق أمانة المجلس الوطني للإيدز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة 2011-2015 وقانون مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه لعام 2003. وتعترف الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بالعنف الجنساني كعامل رئيسي في التأثر بفيروس نقص المناعة البشرية. وتشمل الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية في بابوا غينيا الجديدة إطاراً وخطوطاً توجيهية لتعميم المسائل الجنسانية في التصميم والتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم.

51- وأطلقت الحكومة في عام 2015، من خلال وزارة التنمية المجتمعية والشؤون الدينية بوصفها الوكالة المكلفة من الحكومة، السياسة الوطنية بشأن الإعاقة 2015-2025. وتتصدى هذه السياسة للتمييز والإقصاء في المواقف والبنية التحتية وإمكانية الوصول؛ والعدالة الاجتماعية على جميع المستويات لإتاحة سُبُل الوصول على الخدمات الأساسية على قدم المساواة، بما في ذلك خدمات التعليم والصحة والمعلومات وفرص العمل والتوظيف والنقل والوصول إلى العدالة وغيرها من الخدمات. وتتأمل إحدى الأولويات الرئيسية لاستراتيجية الدعوة والحقوق والمسؤوليات في الدفاع عن النساء ذوات الإعاقة. وأنشأت جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في بابوا غينيا الجديدة مكتباً للنساء ذوات الإعاقة لتعزيز الروابط المؤسسية مع سائر المنظمات النسائية، مثل المجلس الوطني للمرأة.

#### حقوق المرأة: التوصيات 52، ومن 67 إلى 68، و 73

52- أنشأت حكومة بابوا غينيا الجديدة الجهاز الوطني للمرأة المعروف باسم مكتب تنمية المرأة التابع لوزارة التنمية المجتمعية والشؤون الدينية في عام 2005. ويتألف المكتب من قسمين، هما القطاع الاجتماعي المسؤول عن التمكين الاجتماعي والسياسي، والقطاع الاقتصادي المسؤول عن التمكين الاقتصادي للمرأة بما يتماشى مع السياسة الوطنية للمرأة والمساواة بين الجنسين (2011-2015).

53- وتعهدت الحكومة مؤخراً بمعالجة المشاركة السياسية للمرأة باقتراح إنشاء أربعة مقاعد للمرأة على المستوى الإقليمي. وسيُمكن ذلك المرأة التي تحصل على أعلى عدد من أصوات الناخبين خلال الانتخابات

الوطنية العامة من تمثيل نساء منطقتهن في البرلمان. وسيبدأ تنفيذ ذلك بعد الانتخابات العامة المقبلة في عام 2022. ومن المهم الإشارة أيضاً إلى ازدياد عدد النساء اللواتي يخضن الانتخابات على جميع مستويات التمثيل السياسي، غير أن الفجوة لا تزال قائمة في تمثيل المرأة ومشاركتها على أرفع مستويات صنع القرار في البرلمان الوطني.

54- ويمثل التمكين الاقتصادي للمرأة إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة. ويتجسد هذا الطموح في خطة التنمية الثالثة المتوسطة الأجل (2018-2022) في إطار المجال 1 من مجالات النتائج الرئيسية المتمثل في زيادة الإيرادات وتكوين الثروة. وهناك عدد قليل من النساء اللواتي قمن بإنشاء أنشطة أعمال تجارية ولكن معظمهن يعملن في القطاع غير الرسمي.

55- وفي عام 2018، دربت وزارة التنمية المجتمعية والشؤون الدينية ما مجموعه 200 امرأة قروية على تجهيز جوز الهند وتحويله إلى منتجات قابلة للتسويق مثل الزيت البكر. ودعيت 500 أخريات من مناطق مختلفة من البلد إلى عرض منتجاتهن في المعرض الإقليمي الذي جرى تنظيمه لبناء قدراتهن على تطوير المنتجات وتحسينها وتسويقها.

#### نُظم التسجيل: التوصية 74

56- سُجل منذ إطلاق المشروع الوطني لتحديد الهوية ما مجموعه [1 411 603] أشخاص. وسُجل 2,2 مليون شخص وصدر ما مجموعه 396 125 بطاقة هوية في الفترة بين عامي 2015 و2019<sup>(4)</sup>. وأبرم مكتب السجل المدني في بابوا غينيا الجديدة مذكرات تفاهم مع اثنتين وعشرين (22) منطقة ومقاطعتين (هما إنجا والمقاطعة الشمالية) وثلاثة (3) شركاء في التنمية (Ok Tedi Mining, Total E&P PNG Ltd and Pacific Agro Ltd)، ومؤسستين (RPNGC، وDOE) لضمان تسجيل الأشخاص الذين يعيشون في المراكز الريفية في هذا النظام والحصول على الخدمات الحكومية الأساسية. وبحلول عام 2021، سيصل مجموع المسجلين إلى 2,8 مليون شخص.

#### عقوبة الإعدام: التوصيات من 80 إلى 91

57- تحتفظ بابوا غينيا الجديدة بحقها في الإبقاء على عقوبة الإعدام في الجرائم الخطيرة. وينص البند 35 من الدستور الوطني المتعلق على 'الحق في الحياة' وعدم حرمان أي شخص من حقه في الحياة إلا بموجب حكم بالإعدام، ومن ثم تنطبق عقوبة انتهاك هذا القانون على من ينتهكوه بغض النظر عن جنسيته أو عرقه أو انتمائه الاثني أو نوع جنسه أو انتمائه الثقافي.

58- وتُفرض عقوبة الإعدام على عدة جرائم خطيرة تشمل القرصنة والخيانة والقتل العمد بسبب الاتهام بالشعوذة والاعتصاب، غير أن المجلس التنفيذي الوطني لم يحدد بعد طريقة تنفيذ عقوبة الإعدام ولم يُنشئ المرافق الإدارية والمادية اللازمة لإنفاذها.

59- وفي تموز/يوليه 2018، حُكم بالإعدام على ثمانية أشخاص لقتلهم سبعة أشخاص في عام 2004. وكان هؤلاء الأشخاص الثمانية جزءاً من (97) شخصاً هاجموا قرية مجاورة بدافع الخوف من 'الشعوذة'. ويوجد حالياً ما يقرب من عشرين (20) شخصاً في انتظار تنفيذ حكم الإعدام فيهم في بابوا غينيا الجديدة. غير أن حكم الإعدام لم يُنفذ إلا في أي شخص حتى الآن.

#### ظروف الاحتجاز: التوصيتان 92 و93

60- تُركز الخطة الاستراتيجية للخدمات الإصلاحية (2019-2022) على تحسين احتواء المحتجزين وإدارتهم وإعادة تأهيلهم بهدف تحسين الظروف المعيشية للسجناء وصحتهم ورفاههم وفقاً لقواعد الأمم

المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء أو قواعد نيلسون مانديلا، وتخضع إدارة إجراءات وعمليات الاحتجاز للبلد 188(2) من دستور بابوا غينيا الجديدة لضمان بيئة احتجاز مأمونة وآمنة، وتخضع أيضاً لقانون الخدمات الإصلاحية لعام 1995، وقانون قضاء الأحداث لعام 2014، وقانون الإفراج المشروط (المعدل) لعام 2018، وقانون قانون حماية الطفل لعام 2015 بشأن معاملة المحتجزين، وتخضع لرصد من المحاكم.

61- ولا تزال الحكومة تواجه تحديات بسبب الاكتظاظ داخل السجون وارتفاع عدد السجناء رهن الحبس الاحتياطي، إلى جانب نقص الموارد الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية المتاحة بسبب القدرات والموارد المالية المحدودة. واتخذت دائرة الخدمات الإصلاحية تدابير لتحسين النمط الغذائي والتغذية للسجناء من خلال مبادرة "صناعات السجون" التي تروج للزراعة كمورد للرزق.

62- وعلاوة على ذلك، تجري دائرة الخدمات الإصلاحية عمليات تفتيش وصيانة منتظمة لجميع هياكل البنية التحتية للمباني في المؤسسات. وفي حالات الاكتظاظ، يُنقل المسجونون في العادة مؤقتاً إلى أقرب مؤسسة، أو يُفرج عنهم بدلاً من ذلك بكفالة و/أو تُطبق خيارات أخرى معتمدة بعد التشاور الدقيق مع الوكالات المعنية.

63- وتوجد مراكز صحية في جميع المؤسسات التي تقوم فيها كل من دائرة الخدمات الصحية وإدارة الصحة بتقديم الرعاية الصحية والعلاج للسجناء. وفي حالات المشاكل الصحية الوبائية الخطيرة، تدعم البرامج الصحية الرئيسية البرامج الصحية للخدمات الإصلاحية. ووقعت مذكرة تفاهم بين دائرة الخدمات الإصلاحية ووزارة الصحة في بابوا غينيا الجديدة للعمل في شراكة من أجل تحسين الخدمات الصحية المقدمة إلى السجون في البلد، وحصلت تلك الخدمات على مزيد من الدعم من السلطات الصحية في المقاطعات. وعززت جائحة كوفيد-19 هذا التعاون بين السلطات الصحية في المقاطعات ومراكز الاحتجاز العشرين (20) في البلد ومن خلال برامج الشراكة الأخرى القائمة بين القطاعين العام والخاص.

64- ويجري وضع خطط لبناء مرافق سجون نموذجية في مدينة لاي ومدينة ويواك وفقاً لمعايير الأمم المتحدة لتخطيط السجون وتصميمها التي من المتوقع أن تبدأ في عام 2022، مع مراعاة التصميم المحدد للبنية التحتية للمرافق الخاصة بالنساء اللواتي لديهن أطفال والأحداث والمرضى والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

### الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التوصية 50

65- تُحدّد خطة التنمية الثالثة المتوسطة الأجل التي وضعتها الحكومة أولويات إنمائية للسنوات الخمس المقبلة (2018-2022). وتُحدّد الخطة الاتجاه لجميع مستويات الحكومة والقطاع الخاص والشركاء في التنمية لضمان التوافق بين البرامج وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأولويات بابوا غينيا الجديدة. وتتوافق الخطة أيضاً مع مبادرات السياسات الاستراتيجية الرئيسية، مثل الرؤية 2050، وخطة بابوا غينيا الجديدة الاستراتيجية للتنمية 2010-2030، وذلك بهدف تأمين المستقبل من خلال النمو الاقتصادي المستدام الشامل للجميع.

66- وتلتزم بابوا غينيا الجديدة بضمان تقديم الخدمات الأساسية لسكانها من خلال مبادرات السياسات الرئيسية، مثل خطة التنمية الثالثة المتوسطة الأجل التي تُركز على زيادة الإيرادات وتكوين الثروة؛ والبنية التحتية الجيدة؛ والتنمية الاجتماعية المستدامة؛ وتحسين القانون والعدالة؛ وتحسين تقديم الخدمات؛ وتحسين الحوكمة؛ وتعزيز التنمية المستدامة المسؤولة.

### الحق في الصحة (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز): التوصيات من 142 إلى 145

67- كثفت الحكومة جهودها لمعالجة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والتوعية بمساعدتهم. ويبلغ العدد الإجمالي للمصابين بالفيروس الذين يخضعون للعلاج حالياً 25 100 شخص من أصل 48 000 مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية، وتبلغ بذلك نسبة التغطية 55 في المائة. وفي عام 2016، بلغت نسبة التغطية باستخدام مضادات فيروسات النسخ العكسي 52 في المائة. وجرى تعميم برنامج العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي في جميع المقاطعات الاثنتين والعشرين من خلال 120 مرفقاً صحياً لتمكين الأشخاص المصابين بالفيروس من الحصول على العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي. واتسعت قاعدة بيانات مرضى فيروس نقص المناعة البشرية، مما أدى إلى تحسين جودة رعاية المرضى ورصدهم.

68- وتطبق وزارة الصحة المبادئ التوجيهية الوطنية لرعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وعلاجهم (2019). وتُعالج حالياً تحديات رصد المرضى لتحسين معدلات استبقائهم من خلال قاعدة البيانات الإلكترونية لتتبع المرضى. وتُعزز المنظمات المجتمعية شبكات الأقران وتستخدمها لتعزيز استبقاء المرضى.

69- وشرع البلد في تنفيذ برنامج الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى طفلها في جميع المقاطعات من خلال 28 موقعاً مزوداً بخدمات صحة الأم والطفل يمكن فيها للنساء الحوامل الحصول على اختبارات فحص فيروس نقص المناعة البشرية والرعاية والعلاج. وأجريت على سبيل المثال فحوص لما مجموعه 43 273 امرأة حامل تبين إصابة 370 منهن بالفيروس في عام 2016. وفي عام 2017، بلغ عدد الإصابات الجديدة بين الأطفال 484 بسبب انتقال الفيروس من الوالدين إلى الطفل. وتزداد الأرقام سنوياً ولكن يصعب تحديدها بسبب العدد الكبير من الحالات التي لم يُبلغ عنها.

70- وهناك حالياً 720 من النساء الحوامل الملتحقات ببرنامج منع انتقال الفيروس من الأم إلى طفلها بين ما يُقدَّر بحوالي 1 740 امرأة في حاجة إلى الالتحاق بهذا البرنامج (تبلغ نسبة التغطية 41,4 في المائة، بزيادة 10 في المائة تقريباً منذ عام 2016)<sup>(5)</sup>.

### الحق في التعليم: التوصيات 51، و70، و147، و149

71- وضعت حكومة بابوا غينيا الجديدة سياسات عديدة ذات صلة بتحسين فرص التعليم ونوعيته. وتستهدف سياسة التعليم الأساسي الشامل لوزارة التعليم الوطنية (2009-2018)، والخطة الوطنية للتعليم (2005-2014) والسياسة الوطنية لمحو الأمية (2000) الشباب والأشخاص البالغين غير الملتحقين بالمدارس. وتشمل السياسات الأخرى ذات الصلة سياسة التنمية المجتمعية الشاملة التي وضعتها وزارة التنمية المجتمعية (2007)، واستراتيجية بابوا غينيا الجديدة للتنمية المتوسطة الأجل (2011-2015)، والرؤية 2050.

72- وتهدف الخطة الوطنية للتعليم (2015-2019) ضمان حصول الجميع، دونما اعتبار لقدراتهم أو نوع جنسهم أو خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية، على فرص التعليم. وسجلت أيضاً إعانات المدارس الحكومية زيادة من حيث عدد فتيات المناطق الحضرية والريفية اللواتي يبلغن سن الدراسة الملتحقات بالتعليم من المستوى الابتدائي إلى المستوى الجامعي.

### سياسة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لعام 2020

73- أُدخلت في عام 2020 السياسة المتعلقة بالطفولة المبكرة كبرنامج أساسي في التحضير للالتحاق بالتعليم الرسمي. وتعالج السياسة التطور البدني والمعرفي واللغوي والاجتماعي والعاطفي للطفل من مرحلة ما قبل الولادة حتى سن الثامنة.

74- وعلاوة على ذلك، أعربت الحكومة الوطنية مؤخراً البديل "المجاني" من خلال التعليم المرن المفتوح عن بُعد لمساعدة الطلاب الذين انقطعوا عن الدراسة بسبب آثار جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وشرعت وزارة التعليم في إدخال "منهج مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة" إلى المدارس في البلد لتعليم الشباب مهارات ريادة الأعمال الأساسية وتمكينهم من اكتسابها. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت حكومة بابوا غينيا الجديدة في آب/أغسطس 2020 على 'سياسة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (2020)' التي تهدف إلى تعزيز تطوير تعليم الأطفال في مرحلة الطفولة حتى سن الثامنة (8) استعداداً للتعليم الإلزامي (رياض الأطفال 1، ورياض الأطفال 2 - الصف الأول).

75- وساعد مشروع تعليم القراءة والكتابة في بابوا غينيا الجديدة الممول من برنامج الصندوق الاستئماني المستقل لمنطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية والصندوق العالمي للتعليم، الذي يُنفذ من خلال وزارة التعليم، على معالجة مسألة الأمية بين طلاب المرحلة الابتدائية والأساسية<sup>(6)</sup>. ويُعزز المشروع القراءة من خلال التطوير المهني للمعلمين لضمان تعريض الأطفال لمواد القراءة وتعزيز إعادة القراءة.

### الوصول إلى العدالة: التوصيتان 134 و 136

76- كثف قطاع القانون والعدالة في البلد جهوده لتلبية الطلب المتزايد من الناجين من ضحايا العنف للوصول إلى العدالة. ونجحت إدارة الشرطة في إنشاء وحدات للعنف الجنسي الأسري في كل مقاطعة من المقاطعات الاثنتين والعشرين لمساعدة الناجين من العنف الجنساني.

77- ويُقدم مكتب المحامي العام ومعهد التدريب القانوني خدمات قانونية مجانية لضحايا العنف الجنسي الأسري.

78- وفي عام 2015، أنشأ مكتب النائب العام فرعاً للجرائم الجنسية الأسرية يُركز أساساً على مختلف درجات الجرائم الجنسية ودعم الضحايا في الحصول على الخدمات القانونية المناسبة. وهناك أيضاً 'مكاتب مساعدة' في جميع مواقع المحاكم الوطنية لتقديم المساعدة والمشورة بشأن العنف الجنساني وغيره من قضايا انتهاك حقوق الإنسان.

### حماية الأطفال: التوصيتان 54 و 119

79- بابوا غينيا الجديدة دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة التي تكفل حماية حقوق الطفل. وصدقت الحكومة على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال رقم 138 (الحد الأدنى للسن) لعام 1973، ورقم 182 (أسوأ أشكال عمل الأطفال) لعام 1999، اللتين تُشكلان إطار عمل لإلغاء أسوأ أشكال عمل الأطفال وضمان إدخال برامج خاصة لحماية الأطفال المعرضين لخطر الاستغلال.

80- وتلتزم خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال (2017-2020) والبرنامج الوطني للعمل اللائق (2018-2022) بحماية كرامة الإنسان وظروف العمل، بما في ذلك عمل الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف الاستعراض الحالي لقانون العمل وقانون إدارة الرقابة على القطاع غير الرسمي (2004) إلى التصدي صراحة لجميع أشكال عمل الأطفال.

81- وتهدف السياسة الوطنية لتنمية الشباب (2020-2030) إلى معالجة الثغرات المحددة في البيئة السياسية والتشريعية وفي وضع البرامج الخاصة بالشباب. وسعى البرنامج السابق في إطار السياسة الوطنية للشباب (2007-2017) إلى توفير مزيد من مقومات التمكين للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 25 عاماً 'غير الملحقين بالمدرسة' من خلال برامج للشباب تهدف إلى تشجيع العمل الحر وإدراج الدخل.

## العنف ضد المرأة: التوصيات 97، و118، و120

82- وضعت عدة تشريعات للتصدي لتحديات العنف الأسري والجنسي وجميع أشكال العنف المنزلي: قانون حماية الطفل لعام 2015؛ وقانون حماية الأسرة لعام 2013؛ ولوائح حماية الأسرة لعام 2017؛ والقانون الجنائي المعدل لعام 2002. ويفرض القانون الجنائي المعدل عقوبات كبيرة على الجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والنساء تبعاً لدرجة الجرم. ومن ذلك على سبيل المثال أن هذا التعديل يوفّر سبيلاً واضحاً للانتصاف القانوني للنساء اللواتي يتعرضن للاغتصاب في إطار الزواج.

83- وتهدف 'الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف الجنساني والتصدي له' (2016-2025) إلى تعزيز وترسيخ جميع المبادرات والعمل المتعلق بالعنف الجنساني من أجل تحقيق عدم التسامح مطلقاً مع العنف الجنساني. وأنشئت أيضاً الأمانة الوطنية المعنية بالعنف الجنساني في نفس السنة (2016) كجهة تنسيق مركزية لتنفيذ الاستراتيجية.

84- وتتولى الأمانة أيضاً تنسيق ورصد تنفيذ الأنشطة التي تقوم بها الجهات المعنية للتصدي للعنف الجنساني، بما يشمل الشركاء في التنمية على جميع المستويات. وتشمل هذه الأنشطة الخدمات المختلفة المرتبطة بمسارات الإحالة، والإرشاد، وبناء القدرات للضحايا الناجين والجنات؛ وإنشاء دور أمانة في جميع أنحاء البلد. وشاركت الأمانة منذ عام 2016 في التوعية والدعوة بشأن قضايا العنف الجنساني؛ وتنظيم منتديات للرجال للتركيز على دور الرجل في معالجة العنف الجنساني؛ وإنشاء أمانات ولجان معنية بالعنف الجنساني على مستوى المقاطعات. ويجري تعميم هذه البرامج في أربع (4) مقاطعات تجريبية (موروبي، وميلن باي، ومنطقة العاصمة الوطنية، وشرق بريطانيا الجديدة).

85- وأنشأت وزارة الصحة، بالاشتراك مع لجنة مكافحة العنف الجنسي الأسري مراكز لدعم الأسرة في المستشفيات والمراكز الصحية الرئيسية في جميع أنحاء البلد. والغرض من هذه المراكز هو توفير استجابة شاملة لتلبية الاحتياجات الطبية والنفسية للضحايا الناجين من خلال توفير الخدمات الأساسية التالية مجاناً: '1' الإسعافات الأولية الطبية؛ '2' الإسعافات الأولية النفسية؛ '3' الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض الأخرى المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛ '4' منع الحمل غير المرغوب فيه أو غير المقصود؛ '5' الوقاية من التهاب الكبد من النوع B والكزاز وغيرهما من الحالات الطبية التي تُهدّد الحياة، وتقديم المشورة شبه القانونية. وتتاح لضحايا العنف الجنساني 28 دار أمانة ومركز مخصص للرجال في 17 مقاطعة، كما يوجد 14 مركزاً لدعم الأسرة في 13 مقاطعة في بابوا غينيا الجديدة.

86- ونُظمت في عامي 2016 و2017 دورتان تدريبيتان للجنة مكافحة العنف الجنسي الأسري في مجال إجراءات العمل الموحدة وجمع البيانات المتعلقة بالعنف الجنساني على التوالي، بما في ذلك تدريب 33 من المدافعين عن حقوق الإنسان في 3 دوائر في منطقة العاصمة الوطنية، وتزويدهم بأدوات التصدي للعنف الجنساني، مثل هواتف التنبيه باستخدام الرسائل النصية القصيرة، وبطاقات الهوية، والزي الرسمي، إلى جانب كُتيبات لتنمية الموارد البشرية لتمكينهم من أداء واجباتهم بفعالية.

87- وتعكف الشرطة الملكية لبابوا غينيا الجديدة على تحويل وحدتها المعنية بالعنف الجنسي الأسري إلى مديرية مكتملة الأركان داخل شعبة الجرائم التابعة للشرطة من أجل معالجة أوجه القصور وزيادة الوعي بالخدمات المتاحة لضحايا العنف المنزلي. وأنشأت الوحدة 33 مكتباً في 17 مقاطعة يعمل فيها 88 شرطياً وشرطية.

قانون حماية الأسرة: التوصيات من 96 إلى 108، ومن 110 إلى 112، ومن 116 إلى 118،  
ومن 132 إلى 134

88- نُفذت في عام 2017 برامج لتوعية مقدمي الخدمات على طول مسار الإحالة من أجل تعزيز تنفيذ قانون حماية الأسرة. وركزت برامج التوعية في الفترة 2018-2019 تحديداً على مسؤولي محاكم القرى الذين يشملون القضاة والكتبة وضباط حفظ النظام لتعريفهم بالسلطات الإضافية المخولة لهم بموجب قانون حماية الأسرة ولوائح حماية الأسرة لعام 2017 بشأن إصدار أوامر الحماية المؤقتة.

89- وتُعزز اللوائح هذه الوظائف عن طريق حظر جميع أشكال العنف داخل وحدة الأسرة، مع الاعتراف بأن العنف المنزلي يُشكل جريمة يعاقب عليها القانون بغرامة تصل إلى 10 000 كينا (2 900 دولار أمريكي) أو السجن لمدة 6 أشهر. ووضعت اللائحة أيضاً نظاماً لإصدار أوامر حماية الأسرة من أجل ردع العنف ومنعه على جميع مستويات المجتمع. وتُشير إحصاءات لجنة مكافحة العنف الجنسي الأسري في منطقة العاصمة الوطنية وحدها إلى أن حوادث العنف المنزلي المسجلة التي جرى الإبلاغ عنها بلغت 414 حالة في عام 2017، منها 318 شملت إنثاءً بالغات، و48 حالة تتعلق بالبالغين، و47 حالة تتعلق بأطفال. وبلغ مجموع الحالات الفعلية المسجلة في نفس السنة 600 حالة؛ ومع ذلك، هناك حوادث لن تُقدم بلاغات عنها.

90- وفي إطار برنامج التوعية بقانون حماية الأسرة، تلقى ما مجموعه 360 من مسؤولي محاكم القرى في منطقة المرتفعات الجنوبية، ومنطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، ومقاطعتي موروي وأورو تدريباً أساسياً. وقدم في عام 2020 تدريب تشيطي لزيادة التركيز على ضمان تعريف مسؤولي محاكم القرى بالوثائق المناسبة في التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالعنف المنزلي.

91- وأعدت وزارة العدل والنيابة العامة مواد تعليمية وتثقيفية (مجموعة أدوات إعلامية) حول أحكام قانون حماية الأسرة للوكالات الشريكة وعامة الجمهور باستخدام لغة إنكليزية بسيطة.

**خطة العمل الوطنية بشأن الشعوذة: التوصيات من 113 إلى 115، ومن 121 إلى 123**

92- لا يزال التصدي لمسألة العنف المتصل بالشعوذة على رأس أولويات الحكومة. وتنفذ خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف المتصل بتهم الشعوذة أنشطتها في المجالات المواضيعية التالية:

- *المجال المواضيعي 1: الرعاية والإرشاد - إنشاء صندوق استئماني للطوارئ من أجل الإعادة إلى الوطن أو لأي حالات تُهدد الحياة، مثل العنف ضد المرأة أو تهم الشعوذة وما يرتبط بها من عنف. وتتولى لجنة مكافحة العنف الجنسي الأسري والمؤسسة القبلية إدارة الحساب الاستئماني.*
- *المجال المواضيعي 2: الدعوة والاتصالات - إعداد ملصقات ونشرات عن منع الاتهام بالشعوذة وما يرتبط بذلك من عنف. وتوقيع مذكرة تفاهم مع محطة إذاعة وانتوك لبث برنامج ينشر رسائل عن منع العنف المرتبط بتهم الشعوذة كوسيلة لتوعية عامة الناس.*
- *المجال المواضيعي 3: القانون والحماية - أجرت وزارة العدل والنيابة العامة في الفترة 2018-2019 تدريباً لضباط الشرطة في الشرطة الملكية لبابوا غينيا الجديدة، ولا سيما الضباط العاملين في التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية ووحدة مكافحة العنف الجنسي الأسري. وشارك في التدريب ما مجموعه 110 من ضباط الشرطة في مقاطعات بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، والمرتفعات الغربية، ومادانغ، والمرتفعات الشرقية.*



93- وفي عام 2020، قدمت الحكومة تمويلاً إضافياً لتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف المرتبط بتهم الشعوذة ونظمت في إطارها حلقات عمل لمسؤولي محاكم القرى حور دورهم الأساسي في منع تصعيد العنف في المجتمعات المحلية. وتلقى ما مجموعه 150 من مسؤولي محاكم القرى تدريباً في مقاطعات المرتفعات الشرقية، وجيواكا، والمرتفعات الجنوبية، وإنغنا، التي بلغت فيها معدلات العنف المرتبط بالشعوذة مستويات أعلى.

#### بوغانفيل (التوصية 127)

94- تعمل حكومة بابوا غينيا الجديدة وحكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي معاً لتنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام. ووفقاً لهذا الاتفاق، أُجري استفتاء في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019 أدلى فيه غالبية سكان بوغانفيل بأصواتهم (97,7 في المائة) لصالح الاستقلال. وأُجري الاستفتاء بسلام في بوغانفيل وفي جميع أنحاء بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وأستراليا بدعم من لجنة الانتخابات في بابوا غينيا الجديدة ولجنة الاستفتاء في بوغانفيل. ولا تزال المشاورات بعد الاستفتاء جارية حول خارطة طريق بشأن إحلال السلام الدائم والتسوية السياسية الطويلة الأجل، ووقعت الحكومة اتفاقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

#### حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (التوصيات 33، ومن 128 إلى 131)

95- لم تتضمن بابوا غينيا الجديدة لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. غير أن التشريعات المحلية التي تشمل أحكاماً بشأن الجرائم المنطوية على تعذيب هي الدستور الوطني للبلد، والقانون الجنائي لعام 2002، وقانون تسليم المطلوبين لعام 2005.

96- ولم يوضع تعريف محدد للتعذيب في القانون ولا يوجد ما ينص على أنه جريمة بموجب أي قانون محلي محدد. ومع ذلك، يحظر البند 36 من الدستور التعذيب، سواءً أكان نفسياً أم جسدياً، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو غير المتوافقة مع احترام الكرامة المتأصلة للإنسان.

97- ويُشار إلى التعذيب في القانون الجنائي وقانون تسليم المطلوبين وقانون اتفاقيات جنيف لعام 1974. وتُشير هذه الأحكام القانونية إلى استخدام مصطلح التعذيب في البند 36 من الدستور بدلاً من اعتباره جريمة منفصلة. ويُترك لتقدير المحاكم تحديد الأفعال التي ترقى إلى مستوى التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، وإنزال العقوبة المناسبة وفقاً لسلطتها بموجب البند 53 من الدستور.

#### استخدام القوة من جانب شركات الأمن (التوصيتان 135 و136)

98- وضعت في عام 2011 سياسة الأمن الوطني وفقاً للركيزة 4 لرؤية بابوا غينيا الجديدة 2050 بشأن الأمن والعلاقات الدولية. وروعت فيها الخطة الاستراتيجية للتنمية في بابوا غينيا الجديدة وخطة التنمية الثالثة المتوسطة الأجل للفترة 2011-2015. وتهدف السياسة إلى توفير إطار استراتيجي للسياسات بشأن الإشراف الأمني والتنسيق والمواءمة والتوجيه لجميع الوكالات الرئيسية في قطاع الأمن، وجميع الإدارات والوكالات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. وتتطلب سياسة الأمن الوطني من جميع أصحاب المصلحة مواءمة سياساتهم بغرض التحسين الفعال وتحقيق المساءلة في تنفيذ الأمن الداخلي العام.

99- ويمثل جهاز الأمن في بابوا غينيا الجديدة الهيئة المكلفة برصد قطاع الأمن العام والخاص وتنظيمه بفعالية. وأدى تطبيق برنامج الأمن الوطني بالاقتران مع قوانين وسياسات حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة على النحو الموضح في أقسام هذا التقرير إلى العديد من الحالات الناجحة لمحاسبة أفراد الشرطة الوطنية وأفراد القوات الأمنية الخاصة ومحاكمتهم بموجب القوانين المحددة لانتهاك حقوق الإنسان.

100- وفي ضوء طبيعة الحاجة الأمنية في بابوا غينيا الجديدة وبالنظر إلى الحاجة إلى حماية الاستثمار في القطاعين العام والخاص، يتعاون قطاع الأمن الخاص بالفعل على نطاق واسع مع وكالات إنفاذ القانون الحكومية في الواقع العملي، ويدعم بعضها بالفعل الجهود المبذولة لمعالجة قضايا مثل العنف الجنساني. من ذلك على سبيل المثال أن شركة خدمات الأمن والحراسة (G4S) تدعم الخط الخاص بسلامة المرأة، وهو خط ساخن يوفر خياراً مأموناً لنقل الناجين من العنف الأسري والجنسي.

### الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيتان 150 و151)

101- صدقت حكومة بابوا غينيا الجديدة في عام 2013 على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأطلقت في عام 2015 سياسة وطنية مدتها 10 سنوات بشأن الإعاقة للفترة 2015-2025. وتتمثل رؤية السياسة الوطنية بشأن الإعاقة في 'إزالة الحواجز وجعل الحقوق حقيقية'، وتفسر السياسة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي جرى التصديق عليها لتنفيذها في سياق بابوا غينيا الجديدة.

102- ووضعت الحكومة الصيغة النهائية لمشروع قانون ينشئ هيئة معنية بالإعاقة لم يعرض على البرلمان بعد. ويهدف مشروع القانون إلى ضمان تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة مع غيرهم بحقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء مكتب للهيئة المعنية بالإعاقة يكون مكلفاً بأداء واجباته وفقاً للسياسة الوطنية بشأن الإعاقة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

103- ومن التطورات البارزة التي تحققت في إطار تنفيذ السياسة الوطنية بشأن الإعاقة تصميم بنية تحتية ومرافق تراعي الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إنشاء ممرات منحدرية تتيح لهم دخول المباني باستخدام المقاعد المتحركة، وتخصيص دورات مياه مناسبة لهم، وأماكن انتظار سيارات مخصصة لهم، ومرافق مصرفية يمكنهم الوصول إليها بسهولة.

104- ويعترف حالياً بلغة الإشارة لدى الجهات الرسمية، وتستخدم في أحداث المؤتمرات الكبيرة والبرامج الإخبارية المتلفزة. وتُدْرَس لغة الإشارة أيضاً في بعض المدارس الخاصة ومدارس الصليب الأحمر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتشمل الخدمات الأخرى خدمات المساعدة السمعية التي تقدمها وحدة كالان للخدمات في بابوا غينيا الجديدة، ومنظمة شيرشاير لخدمات مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في بابوا غينيا الجديدة، وهي منظمة غير حكومية تُقدم مجموعة واسعة من أشكال المساعدة، بما في ذلك الوقاية من الإعاقة من خلال خدمات الصحة وإعادة التأهيل والتعليم الشامل وخدمات الدعم الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

### حقوق السكان الأصليين (التوصيات 152، و153، و158)

105- كلفت اللجنة التنفيذية الوطنية لجنة استشارية معنية بالأراضي العرفية في عام 2018 بإجراء تحقيق مستقل للوقوف على مدى سلامة تقرير لجنة التحقيق في عقود الإيجارات الزراعية والتجارية الخاصة الذي يُقبل بموجبه تقريرها كتقرير نهائي. وشمل التحقيق منطقة جزر غينيا الجديدة، وقدم تقرير إلى وزارة الأراضي والتخطيط العمراني. ولم يشمل التحقيق المناطق الثلاث (3) الأخرى (المنطقة الجنوبية، وموماسي، ومنطقة المرتفعات)، وسيكون الفريق جاهزاً لتنفيذ خطته بشأن هذه المناطق عندما يتاح التمويل.

106- وتدعو وزارة الأراضي والتخطيط العمراني حالياً السكان الأصليين من خلال برامج توعية لتسجيل مجموعات الأراضي المدمجة بموجب قانون مجموعات الأراضي المدمجة لعام 2009 لحماية أراضيهم التقليدية. ويمكن للسكان الأصليين عن طريق تسجيل أراضيهم معرفة حدودهم، ويمكن بالتالي للمطورين المهتمين التعامل مباشرة مع الموظفين التنفيذيين في مجموعات الأراضي المدمجة.

وتُشجع الوزارة أيضاً ملاك الأراضي على التحول من مفهوم عقود الإيجارات الزراعية والتجارية الخاصة إلى مفهوم مجموعات الأراضي المدمجة في إطار قانون مجموعات الأراضي المدمجة المعد لعام 2009. واستناداً من برنامج مجموعات الأراضي المدمجة ملاك الموارد عن طريق الترسيم الواضح لحدود الملكية الجغرافية والمجتمعية الضرورية لتقاسم المنافع. وساعد أيضاً على معالجة المشكلات الجارية المتعلقة بملكية الأراضي في خضم المسائل الناشئة المرتبطة بازدهار المستوطنات العشوائية والاستيلاء غير القانوني على الأراضي.

107- وفي عام 2019، عقدت حلقة عمل وطنية حول الأراضي تحت شعار 'أرضنا، حياتنا، مستقبلنا' في جميع المناطق الأربع في البلد شارك فيها مديرو المقاطعات ومجموعات المصلحة، مثل المنظمات غير الحكومية وعامة الجمهور. وكان الهدف من حلقة العمل تحديد وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن التوصل لأفضل ممارسات تطوير الأراضي العرفية التي تحقق أقصى قدر من المنافع من هذه الأراضي. واتخذ ما مجموعه 17 قراراً، وتُنفذ وزارة الأراضي والتخطيط العمراني حالياً هذه القرارات بالشراكة مع سائر الأجهزة الحكومية في إطار برنامج جديد أطلق عليه اسم البرنامج الوطني لتطوير الأراضي - المرحلة الثانية. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في فتح الأراضي العرفية وتطويرها لتمكين المستفيدين في الوقت الذي تبقى فيه الملكية في يد ملاك الأرض التقليديين.

108- وفي عام 2018، أنشأت الحكومة الوطنية اللجنة الاستشارية للأراضي العرفية من خلال وزارة الأراضي والتخطيط العمراني لإجراء تحقيق مستقل للوقوف على مدى صحة تقرير لجنة التحقيق في عقود الإيجارات الزراعية والتجارية الخاصة. وأجريت تحقيقات في منطقة جزر غينيا الجديدة.

109- وتُجسد سياسة بابوا غينيا الجديدة بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للفترة 2015-2030 التزام الحكومة بالتحسين المستدام لنوعية حياة الناس في المناطق الريفية والحضرية في البلد. وتهدف السياسة إلى تحقيق زيادة كبيرة ومستدامة ومنصفة في إمكانية الحصول على المياه الآمنة ومرافق الصرف الصحي وممارسات النظافة الصحية المحسنة.

### حقوق الإنسان والبيئة (التوصيات من 154 إلى 157)

110- أنشأت هيئة حفظ الطبيعة وحماية البيئة عملية فحص صارمة فيما يتعلق بمسائل إصدار تصاريح البيئة لشركات قطع الأشجار أو المؤيدين لها. وتُسجل جميع المشاورات، ويحدّد ملاك الأراضي، ويُشار إلى مجموعات الأراضي المدمجة المسجلة، والأهم من ذلك هو موافقة ملاك الأراضي على المشروع المراد تطويره. ويتحقق ذلك من خلال اتفاقات بشأن استخدام الأراضي وغيرها من الاتفاقات الفرعية، مثل تقاسم المنافع.

111- وتلتزم هيئة حفظ الطبيعة وحماية البيئة أيضاً بالقوانين البيئية الأخرى، مثل قوانين حماية التنوع البيولوجي والحفاظ عليه، والاتفاقيات الدولية لحماية البيئة والتنوع البيولوجي، عند تقييم الأثر البيئي. كما أن بابوا غينيا الجديدة دولة طرف في عدة اتفاقيات دولية متعلقة بحماية البيئة:

- اتفاقية التنوع البيولوجي (1993) التي جرى التصديق عليها في عام 1993 التي تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي للأرض. وتتخذ الحكومة حالياً الترتيبات اللازمة للانضمام إلى بروتوكول ناغويا بشأن تقاسم المنافع وتسعى إلى اختتام هذه العملية بحلول عام 2021.
- اتفاقية مكافحة التصحر (2000) التي تهدف إلى وضع نهج متكامل جديد لحل مشكلة تدهور الأراضي ودعم التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية.

112- وتدرج المشاريع الواسعة النطاق في ثلاث فئات رئيسية: (أ) التعدين والصناعات الاستخراجية؛ (ب) عمليات التطهير الواسعة النطاق وعمليات قطع الأشجار المسموح بها (تزيد على 70 000 متر مكعب في السنة)؛ (ج) إنتاج النفط والغاز وتجهيزهما. وتكفل المراجعة الدورية المستقلة لهذه العمليات استخدام إدارة البيئة أثناء فترة حياة المشروع ممارسات ومبادئ جيدة في مجال الإدارة. ويضمن ذلك امتثال المشاريع للمعايير البيئية الوطنية والدولية. ويكفل الرصد الداخلي المنتظم الذي تجريه هيئة حفظ الطبيعة وحماية البيئة عدم خرق شروط التصاريح البيئية. من ذلك على سبيل المثال أن قانون الإدارة البيئية لمنطقة منجم أوك تيدي لعام 2019 ترخص لهيئة حفظ الطبيعة وحماية البيئة تنظيم عمليات التخلص من نفايات المنجم. وتُسدّد جميع الرسوم لهيئة حفظ الطبيعة وحماية البيئة لإجراء عمليات رصد ومراجعة مستقلة منتظمة للامتثال.

113- ووفقاً لشروط التصاريح البيئية، يُشجّع حاملو التصاريح على تخصيص مناطق محمية من خلال مخططات تعويض التنوع البيولوجي. ويدعو مشروع قانون المناطق المحمية في بابوا غينيا الجديدة إلى اتخاذ هذه الترتيبات، بما في ذلك الحصول على المساعدة من مصادر تمويل دولية. وستوضع لائحة تنظيمية لإنشاء الصندوق الاستثماري للتنوع البيولوجي الذي سيجري الاحتفاظ فيه بجميع الأموال المقدمة من المانحين وغيرها من الأموال لأغراض حماية التنوع البيولوجي الذي تنفرد به بابوا غينيا الجديدة.

114- وعند معالجة مسألة التخفيف من الآثار السلبية الناشئة عن صناعات قطع الأشجار على السكان المحليين، تواصل الحكومة المشاركة في مشاورات مع أصحاب المصلحة كمكوّن رئيسي لعملية تقييم الأثر البيئي. ويُشارك ملاك الأراضي التقليديون في هذه العملية بوصفهم من أصحاب المصلحة المهمين. وتُحلل بدقة جميع الاعتراضات على بيان الأثر البيئي لضمان عدم استبعاد أي جهة من الجهات صاحبة المصلحة من عملية صنع القرار الحيوية. ومن المجالات الرئيسية التي تُناقش وتبحث باستفاضة المسائل المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية، والاضطرابات الاجتماعية، ومواطن الضعف، وتكوين الثروة، والمشاركة على قدم المساواة بين الجميع.

115- وفي عام 2020، وضعت الحكومة السياسة الوطنية للمحيطات وأنشأت مكتب المحيطات. وتسعى الحكومة حالياً إلى إنشاء لجنة للبحوث البحرية والعلمية تُضم جميع الوكالات الحكومية ذات الصلة لتنظيم أنشطة البحث العلمي البحري في البلد. وستُكَمّل اللجنة، بمجرد أن تبدأ عملها بكامل طاقتها، تنفيذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وتنشيط السياسات البحرية لحماية البيئة والحفاظ عليها.

### معالجة القضايا العابرة للحدود (التوصية 160)

116- تسترشد العلاقات الحدودية بين بابوا غينيا الجديدة وإندونيسيا بمعاهدة الاحترام المتبادل والصداقة والتعاون. ويعترف الاتفاق بالحقوق والعادات التقليدية للأشخاص الذين يسكنون المناطق الحدودية من خلال إصدار تصاريح عبور الحدود التقليدية. غير أن السلطات الحكومية المسؤولة في بابوا غينيا الجديدة تقتصر إلى الإدارة السليمة لتحركات الأشخاص ومراقبتها، مما يؤدي إلى زيادة عدد عابري الحدود غير التقليدية.

117- وعلاوة على ذلك، أُجريت مشاورات بين إدارة الشؤون الحكومية في المقاطعات وعلى المستوى المحلي، وخدمات الهجرة والمواطنة في بابوا غينيا الجديدة، وأصحاب المصلحة المعنيين، لاستعراض الاتفاق والنظر في إمكانية استحداث نُظُم فعالة ومتسمة بالكفاءة لرصد مسائل إساءة استخدام المعابر الحدودية التقليدية والحد منها.

118- وبُذلت جهود إضافية للتأكد من أن حكومة بابوا غينيا الجديدة تتصدى للتجار غير المشروعين بالفانيليا على طول الحدود من خلال نهج من مرحلتين للتمكين من إنشاء مركز تجاري معيّن على الحدود بين ووتونغ وسكو.

## رابعاً - الإنجازات والتحديات الرئيسية

### الإنجازات

119- تعترف حكومة بابوا غينيا الجديدة بالتقدم المحرز في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، وتُقر بالتحديات والثغرات التي تحتاج إلى ما يكفي من الموارد والتنفيذ. وتشمل الإنجازات التدريجية للتوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل الثاني ما يلي:

- التدخل السياسي في مسائل العنف الجنساني في البلد من خلال التقدم المحرز في إنشاء مجلس حقوق الإنسان واللجنة البرلمانية الخاصة المعنية بالعنف الجنساني. وفي عام 2020، عقد ائتلاف من أعضاء البرلمان أول جلسة استماع في بابوا غينيا الجديدة حول قضايا العنف الجنساني في 24 و25 أيار/مايو. واستمر التحقيق حتى 30 حزيران/يونيه 2020.
- حددت التدخلات السياسية والقانونية بشأن جرائم انتهاك حقوق الإنسان في قانون حماية الأسرة لعام 2013 وقانون تنظيم حماية الأسرة لعام 2017، وقانون قانون حماية الطفل لعام 2015، ووضعت بنجاح السياسات المتعلقة بالعمل والمساواة بين الجنسين وغيرهما من مجالات التنمية من أجل حماية وتحسين أمن ورفاه المواطنين والأشخاص الذين يعيشون داخل الولاية الجغرافية للبلد.
- تحسنت عمليات الإبلاغ الخاصة بالمعاهدات وتدابير الموارد تحسناً ملموساً منذ الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. ولا تزال التحديات قائمة، ولكن هناك وعياً وحواراً وطنياً أكبر بشأن عملية الإبلاغ مقارنة بالسنوات السابقة.
- عززت زيارة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإطلاق مبادرة تسليط الضوء في عام 2020 المشاركة في قضايا حقوق الإنسان وزيادة التعاون والإرادة السياسية للتصدي للتحديات.

### التحديات

120- لا تزال الحكومة تواجه تحديات في الوفاء بمختلف عمليات التنفيذ المحلية للسياسات والتشريعات الإنسانية. وتتطلب مواءمة الأهداف والغايات الدولية مع العملية المحلية مبادئ توجيهية واضحة من أجل الإنفاذ الفعال لأهداف ومقاصد حقوق الإنسان من أجل تنمية وطنية تفي بالمعايير العالمية.

121- وهناك تحديات في بناء قدرات العاملين في مجال حقوق الإنسان، والموارد المالية والبنية التحتية، إلى جانب الافتقار إلى بيانات ملموسة للمشاركة الكاملة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان. وحددت المشاورات التي جرت في الجولة الحالية الحاجة إلى مزيد من الوعي بالقوانين والسياسات الدولية والمحلية بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واقترحت بعض القنوات لنشر هذه المعلومات من خلال مناهج التعليم الرسمي التي ينبغي لقطاع التعليم النظر فيها في المستقبل.

123- ومن المجالات المهمة الأخرى مواءمة برامج الأمم المتحدة مع احتياجات البلد. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة في البلد أن تعمل عن كثب مع الوكالات الحكومية لمواءمة برامج التنمية مع احتياجات أصحاب المصلحة التي تسعى البرامج القطاعية الوطنية إلى معالجتها. وتحتمل الأمم المتحدة المسؤولية أمام أعضائها، وينبغي أن تخدم مصالحهم الفضلى دون فرض عمليات التنمية الداخلية وإملائها.

## خامساً - التوقعات: بناء القدرات والدعم التقني

124- أشارت حكومة بابوا غينيا الجديدة في تقريرها الثالث الخاص بالاستعراض الدوري الشامل إلى ما تواجهه من تحديات، وحددت المجالات التي تحتاج إلى تحسينات لسد الثغرات التي تعيق القدرة على الإنفاذ الفعال للآليات القانونية والسياسية القائمة التي تهدف إلى تعزيز التمتع الكامل بحقوق الإنسان وحماية هذه الحقوق من جميع أشكال الانتهاك. وتتراوح هذه الاحتياجات في مجال بناء القدرات بين احتياجات على الأجل الطويل واحتياجات على الأجل القصير.

125- وتتطوي الاحتياجات الطويلة الأجل المرتبطة بالتنفيذ الفعال للآليات القانونية والسياسية لحقوق الإنسان على شقين:

(أ) البنية التحتية المادية الملائمة الضرورية لتمكين العاملين في مجال حقوق الإنسان وقطاع الصحة وقطاع إنفاذ القانون من إتمام العملية المنهجية وعملية الانتصاف على السواء. ومن الشواغل الرئيسية في البلد الظروف المادية المحددة لزنزانات احتجاز الأحداث وزنزانات السجون، والدور الآمن الكافية في المقاطعات لتوفير الرعاية الطبية والأمنية والمأوى والحماية للضحايا، وضمان سلامة العاملين. وجُهزت محاكم القرى وخولت صلاحية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان ومقاضاة الجناة، ولكن عملية ما بعد الانتهاك والملاحقة القضائية تتطلب موارد وقدرات لضمان إعادة تأهيل الضحايا والجناة على حد سواء وحمايتهم على المدى الطويل.

(ب) وينبغي ثانياً إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تعمل بكامل طاقتها. ويمكن تحسين التقدم البطيء في تنفيذ قوانين وسياسات حقوق الإنسان على النحو المحدد في هذا التقرير من خلال لجنة تنفيذية لحقوق الإنسان وفروع لها في المقاطعات للتعويض أيضاً من المشاق المملة الناشئة عن نقص البيانات المناسبة وتأخر عمليات الإبلاغ في المنصات المحلية والعالمية. وأعلن بالفعل عن التزام سياسي وقرار بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان، ولكن يلزم توفير موارد مناسبة لتحديد وظائفها وتفعيلها.

126- وأما احتياجات بناء القدرات على الأجل الطويل فتتمثل في توفير المهارات والمعارف اللازمة لمواءمة عمليات التخطيط والميزنة القطاعية من أجل إدماج مسارات التنمية الشاملة والتعاونية التي تُعزز حقوق الإنسان للمواطنين وتحميها. وسيطلب ذلك برامج مناسبة لتدريب العاملين في الحكومة والمجتمع المدني في مجال تصميم السياسات الشاملة وتنفيذها، والبحث والاستقصاء، وجمع البيانات والاحتفاظ بها، والاتصالات الاستراتيجية، وإدارة المعلومات، والتوعية في مجال حقوق الإنسان.

127- وتسعى بابوا غينيا الجديدة، في إطار الوفاء بالتزامها من خلال عملية الإبلاغ هذه ومن خلال تحديد التحديات والقدرات المطلوبة، إلى الحصول على دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للنظر في التحديات المحددة التي تواجهها وتقديم الدعم بناءً على ذلك.

## سادساً - الخاتمة

128- يعيد تقديم هذا التقرير الخاص بالاستعراض الدوري الشامل تفعيل التزام حكومة بابوا غينيا الجديدة وتعهداتها تجاه الأمم المتحدة كدولة طرف في العديد من الصكوك القانونية الدولية التي تحمي حقوق الإنسان الأساسية وتعززها وتقي بها للجميع بغض النظر عن الجنسية والعرق والانتماء الإثني ونوع الجنس على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتنفيذاً لخطة الأمم المتحدة للتنمية لعام 2030.

129- وفي هذا التقرير بالمتطلبات الوطنية للدول الأطراف في الأمم المتحدة وفقاً للتوصيات المقدمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تقرير الاستعراض الدوري الشامل الثاني لاتخاذ إجراءات إيجابية من أجل تحسين مجالات معينة في ميدان حقوق الإنسان وتحقيق تقدم فيها. وتشمل هذه المجالات إصلاح القوانين والسياسات وإجراء استعراضات للوفاء بمتطلبات ميثاق الأمم المتحدة.

130- وأعد التقرير وفق نهج يشمل المجتمع بأسره لفهم حالة أنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتوعية بها وتقديرها، والجهات المعنية المشاركة في هذه العملية. وتظل حكومة بابوا غينيا الجديدة ثابتة على موقفها وستسعى إلى كفالة تنفيذ السياسات والتشريعات الملائمة من أجل تحقيق التقدم وتعزيز حقوق الإنسان للجميع في بابوا غينيا الجديدة.

## شكر وتقدير

131- تُقدّر حكومة بابوا غينيا الجديدة الدعم المقدم من جميع الشركاء في عمليتها الإنمائية، وتُعرب عن تقديرها وامتنانها لفرقة العمل الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل لتقانيها والتزامها في إعداد هذا التقرير؛ ولمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بورت مورسبي؛ وللوكالات الحكومية على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات لدورها في تيسير المشاورات الإقليمية؛ والمساهمات القيمة من القطاعين العام والخاص؛ والمجتمع المدني والجهات المعنية الدينية لمشاركتها وعرض تطلعاتها وما تواجهه من تحديات وما حقّته من إنجازات في تعزيز قضايا حقوق الإنسان وحمايتها والدفع بها قدماً في بابوا غينيا الجديدة.

## Notes

<sup>1</sup> Sections 35-37 Constitution.

<sup>2</sup> Sections 42-49 Constitution.

<sup>3</sup> Sections 50-56 Constitution.

<sup>4</sup> PNG Civil and Identity Registry Vital Events Booklet 2020.

<sup>5</sup> Country Progress Report – Papua New Guinea, Global AIDS Monitoring 2018.

<sup>6</sup> Papua New Guinea: Reading for a Better Future. Retrieved on 3 June 2021 from <https://www.worldbank.org/en/results/2016/05/12/papua-new-guinea-reading-for-a-better-future>